

# عقود إعادة إعمار العراق : الاتصالات تحليل أعدده مشروع مراقبة إيرادات العراق

## نظرة عامة

جذبت جهود إعادة إعمار وتنظيم قطاع النفط العراقية اهتمام معظم المراقبين، وذلك من منطلق الدور الذي يلعبه النفط في اقتصاد العراق . وفي الآونة الأخيرة بدأ قطاع آخر وهو الاتصالات في جذب الاهتمام . وبعد قطاع النفط فإن قطاع الاتصالات ربما يمثل أكثر الفرص مربحة للمستثمرين الأجانب في العراق . وطبقا لمجموعة مدام (Madar) للابحاث فإنه من المتوقع أن تنفق العراق ما يقرب من 4.6 بليون دولار سنويا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2008<sup>1</sup> .

وفي أواخر شهر يوليو أعلنت سلطة التحالف المؤقتة عن طلب عرض<sup>2</sup> لتوفير خدمات الهاتف المحمول لمدة 24 شهرا في ثلاث مناطق عراقية تغطي البلاد . وكانت سلطة التحالف قد أشارت ضمنا إلى إحالة مهمة إعادة بناء قطاع الاتصالات إلى حكومة عراقية مستقبلية، وعلى الرغم من هذا، فقد أصبح الشيء الأكثر وضوحا أمام السلطة هو أن إعادة بناء الاتصالات تعد مسألة ملحة .

## فرصة مربحة

إن السرعة التي يمكن بها إنشاء شبكات المحمول مقارنة بالخطوط الأرضية تجعل هذه العقود اللاسلكية ذات قيمة أكبر بكثير في الدول النامية وفي موافق ما بعد انتهاء النزاعات. ويقدر جوزيف برون مؤلف كتاب "العراق الجديد" أنه ستكون هناك حاجة لنوا فر بليون دولار على الأقل على مدار الأعوام العديدة القادمة لإصلاح الخطوط الأرضية<sup>3</sup>. وعلاوة على هذا، فإن اختراق السوق من جانب الشبكات اللاسلكية في الدول النامية وفي الدول بعد انتهاء النزاعات يعد أمراً سخياً. وطبقاً لسيفين بننلاند، وهو متخصص يعمل لدى مؤسسة سبكترا ام ستراتيجي للاستشارات، فإن "المبدأ العام بالنسبة لشركات الاتصالات الغربية هو أنك تحتاج إلى مليون عميل حتى يستحق الأمر تشغيل شبكتك". ولبلوغ مسنوى المليون مشترك فإن نسبة الاختراق في العراق يجب أن تكون 6٪ فقط. وفي البحرين والكويت، فإن مسنوبات الاختراق تقترب من 60٪<sup>4</sup>. وتوضح مجموعة مدارس الأبحاث أنه من المتوقع أن تنفق العراق قرابة 4.6 بليون دولار سنوياً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2008، وهو ما يشير ضمناً إلى معدلات نمو ثلاثة أضعاف لاتصالات المحمول<sup>5</sup>. وقال ديفيد ليش، مدير الاتصالات بوزارة النقل والاتصالات العراقية، إن طلب العروض الحالي بشأن الاتصالات اللاسلكية يمكن أن تصل قيمته إلى ما بين 80 و200 مليون دولار، اعتماداً على عدد المشركين<sup>6</sup>.

# المخاوف إزاء طلب العروض الذي أعلنته سلطة التحالف المؤقتة

بينما تعد الاستعادة السريعة للخدمات الأساسية أمراً هاماً لانعاش العراق، فإنه من المهم بنفس القدر أن تكون شروط المنافسة عادلة ولا تكون مصممة لاستبعاد أصحاب العروض من الدول غير الشريكة في التحالف. وهناك مخاوف من أن الشروط الواردة في طلب العروض ستفضل الشركات الأمريكية وتستبعد المورد من العراق والدول غير الشريكة في التحالف، تاركة العراقيين بعيداً عن عملية الاختيار والرقابة، ومن المحتمل أن تترك العراق بنظام للهواتف المحمولة غير متطابق مع ذلك الذي كان مستخدماً في الماضي وكذلك المستخدم في الدول المجاورة. والعرض المطروح مخصص لإنشاء شبكة طارئة للهواتف المحمولة لتغطية النقص في قدرات الاتصالات على مدار العامين القادمين. ويجوز لشركات أخرى التنافس لإقامة شبكات محمول بديلة بمجرد انتهاء فترة العقد. إلا أن طلب العروض يمثل استثماراً هاماً من جانب شركات التشغيل ويوفر لها ميزة أن تكون هي البادئة، كما أنه ربما يثني شركات أخرى عن محاولة تركيب تكنولوجيا مختلفة عن تلك التي يختارها طلب العروض، ويتركز الجدل حول النقاط التالية:

غياب العراقيين عن تصميم العطاءات وتقييمها ومراقبتها .  
بعد بناء الدولة هدفاً واضحاً للمشاركة الأمريكية وإعادة إعمار العراق .  
وبناء سلطة محلية قادرة يعني، بين أمور أخرى، إعداد الشعب لإدارة عطاءات تنافسية، وترسيمة العقود والتفاوض بشأنها، والإشراف على تنفيذها .  
وينص طلب العروض على أن سلطة التحالف ستمنح التراخيص استناداً إلى تقديرها الأفضل قيمة، ولا توجد أي إشارات في طلب العروض إلى أن العراقيين سيشاركون في تقييم العطاءات والإشراف على منح التراخيص، ومن غير المحتمل أن يعترف العراقيون بشريعية هذا العقد وينحلموا النتائج التي ستترتب عليها إذ المرشعوا أنهم مشاركون في العملية .

الزاهية في توفير فرص التقدم بعطاءات - شروط سلطة التحالف تبدو في الظاهر أنها تضر بأصحاب العطاءات من أوروبا والشرق الأوسط .

◀ يمنع طلب العروض مشاركة شركات تشترك فيها الدولة بنسبة ملكية تزيد عن 10% (5% في الأصل) وذلك لأي شركة منقذمة بعطاء بمفردها ويستبعد هذا الشرط شركات كبرى من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط مثل حكوماتها حصتها في الشركة . بينما يجوز للشركات التي تنجا وزهدا النسبة الانضمام الى اتحاد شركات يقل اجمالي ملكية الدولة فيه عن 10% فإن هذا الامر او غة تعني أن الشركات سنحصل فقط على نسبة مئوية من كيان اكبر منقذمر بالعطاء . وتشمل بعض الشركات الكبرى التي سنمنع من التقدم بعطاءات بموجب هذا القيد ، ما لم تنضم الى اتحاد شركات تقل فيه ملكية الدولة عن 10% الشركات التالية 7:

1. أورانج (فرنسا)
2. تي موبائل (ألمانيا)
3. تليفونيكاموبابلز (اسبانيا)
4. كيه بي ان (هولندا)
5. إن تي تي دوكومو (اليابان)
6. بنلكو (البحرين)
7. امرتي سي فودافون (الكويت)
8. اتصالات (الإمارات)

◀ يطلب من مقدمي العطاءات تقديم ما يصل إلى خمسة عقود سابقة. وإذا كانت مصقوفة النقاط تكافئ الخبرة في تنفيذ عقود متعددة فإن هذا قد يجابي مقدمي العطاءات الأمر بزيادة الأرباح على توفير خدمات على أساس جزئي فرعي. وبينما توجد شركات أوروبية وأسيوية، وشرق أوسطية تنافس بنجاح خارج أسواقها الداخلية، مثل تليانور، تيليا، تيليكوم مالميزيا، فإن شركات كثيرة منها تعمل في أسواق توفير خدمات على مستوى الدولة بأكملها ونتيجة لذلك، فإن الشركات غير الأمريكية التي لديها عقد واحد فقط لتوفير خدمات شاملة ستحصل على درجات أقل في عملية تقييم العطاءات، وسيتم تفضيل الشركات الأمريكية التي يمكنها بسهولة جمع عقود عديدة من خلال عرضها لتقديم الخدمات على الأساس الجزئي.

◀ أعرب المراقبون عن قلقهم إزاء نقص المعلومات عن تشكيل لجنة التقييم الثلاثية. ولن يسمح لشركة الاتصالات والبريد العراقية، التي أدارت نظام الاتصالات في البلاد في الماضي، بالتقدم بعطاءات أو المشاركة في عملية تقييم العروض<sup>8</sup>. كما أنه من غير الواضح ما إذا كان أي عراقين وممثلين من خارج سلطة التحالف المؤقتة سيلعبون دوراً في الاختيار.

### إهمال حوافز الشراكة مع شركات عراقية.

كانت اللوائح التنظيمية العراقية السابقة بشأن منح تراخيص الاتصالات تشترط أن يخصص المستثمرون الأجانب 51٪ من مشروعاتهم في العراق لكيانات عراقية، وبموجب طلب العروض الحالي فإنه لا يوجد أي بند يشترط أن يكون للشركات شريك محلي أو عقد من الباطن لشركات عراقية. وقد أفعت سلطة التحالف عن النخلة عن هذا الشرط باعتبارها السبيل الوحيد لجذب مستثمري الاتصالات الأجانب وإلا فإنهم كانوا سيجمعون عن القيام باستثمار لفترة قصيرة كهذه<sup>9</sup>. وبينما استخدمت سلطة التحالف سلطاتها الواسعة لإلغاء الشرع العراقي الذي كان معمولاً به في الماضي فإن هذه هي المرة الأولى التي استخدمتها فيها بهذا الحسم للتأثير على مناخ الاستثمار الأجنبي.

ومن المرجح أن ينموا خنارمقاولين عراقين من الباطن خاصة في ضوء انخفاض تكلفة العمالة بالنسبة لهم. إلا أن سلطة التحالف، بعد مرخذدها إشراك شركات عراقية أو مكافأة العطاءات التي تشمل مشاركة محلية لا بأس بها، تكون قد قيدت الفرصة أمام الشركات العراقية للمشاركة في عملية إعادة الإعمار والاستفادة منها. ويقوض هذا الإغفال هدف سلطة التحالف لخلق الفرص أمام الشركات العراقية، والحماس المحلي لمبادرات القطاع الخاص، والثقة في النوايا الحسنة للسلطة.

وسنقتي شركة الاتصالات والبريد العراقية، محنكرالاتصالات الحكومي الحالي، خارج الدائرة. وعلى الرغم من أن الشركات الفائزة سوف تستخدم مرينها التحتية فإنها نفسها لا تستطيع التمدد بعطاء وسيغين تعليق خططها التوسيع شبكتها حين انهاء فترة سريان طلب العروض.

### الجدل حول خيارات التكنولوجيا.

كان ولا يزال هناك جدل دائر حول التكنولوجيا التي سينتركيها. ويوجد خياران متنافسان للشبكات وغير متطابقان بوجه عامهما:

◀ خيار GSM (النظام العالمي للاتصال المحمول) وهو المستخدم في معظم أنحاء العالم بما في ذلك في العراق والشرق الأوسط. وطبقا لاتحاد GSM فإن التكنولوجيا تغطي 70٪ من مشتركى العالم أي 863 مليون شخص، وسيوفر هذا النظام أوضح خيار للخدمات الجوالت إذا ما وضعنا في الاعتبار اعتماد الدول المجاورة للعراق عليه، كما أن الشركات الأمريكية (موتورولا، ونورتل) قادرة على العمل مع تكنولوجيا GSM.

◀ خيار CDMA (الموصل المتعدد للتقسيم الكودي) المستخدم في تكنولوجيا الشبكات الأمريكية، وبصفة أساسية في شبكات المدن أو المناطق، وهذا النظام مستخدم بصفة غالبية في الأمريكين وكوريا الجنوبية والصين. ويستخدم النظام 154 مليون مشترك أو 12٪ من عملاء الاسلكي في العالم، وذلك طبقا لمجموعة تنمية CDMA. وبعد

هذا النظام أكثر ملاءمة لتقديم خدمات لاسلكي الموجة العريضة والجيل الثالث، لكنه سيحتاج إلى تحديث كبير من شبكات الجيل الثاني.

وقد أغضب احتمال تركيب شبكة CDMA في العراق شركات أوروبية وشرق أوسطية كثيرة كانت تتطلع للفوز بالعقد المربح. وقام جميع حيران العراق بنشر شبكات GSM تتيح للمشتركين خدمة النجوال دون تغيير أجهزة الهاتف العادية. وسيجعل نظام CDMA النظام العراقي غير متوافق مع خدمات النجوال للأنظمة الأخرى بالمنطقة، وسيحتاج إلى أجهزة هاتف ثنائية الوضعية وهي باهظة التكاليف. ويشير مؤيدو نظام GSM إلى الاستعداد الأوسع للتكنولوجيا والثوافر الأكبر لموردي الوحدات الطرفية والبنية الأساسية لتكنولوجيا GSM. كذلك يخشى المنتقدون أن يجعل نشر نظام CDMA قطاع الاتصالات العراقي معتمدا على التكنولوجيا الأمريكية لأعوام قادمة، على الرغم من أن طلب العروض ينص على تيسر عقد توفير خدمة لمدة عامين. وبعد ذلك سيعود لحكومة عراقية ذات سيادة أمر تقرير الاستثمار في شبكات الاتصالات المحمولة العراقية أو إعادة التسيير. وإذا ظل نظام CDMA معمولا به فإن التحول التكنولوجي إلى نظام GSM سيكون أقل جذبا للمستثمرين وسيفرض تكلفته الإضافية على المستهلكين العراقيين.

وتفضل الشركات الأمريكية تنفيذ تكنولوجيا CDMA<sup>10</sup>، وتدفع بأن الجيل الجديد من النظام ينبغي أن يغلب على حواجز النجوال وأصبح بالإمكان تشغيله عبر التكنولوجيات بشكل متزايد، كما أنها تشير إلى توافرها الأكبر مع تكنولوجيا الجيل الثالث للسلوكيات. إلا أن تركيب تكنولوجيا CDMA الجديدة سيحتاج إلى تحديثات كبيرة للمعدات وهي تكلفتها سينجم عنها المستهلك العراقي.

### غموض شروط طلب العروض

أعربت الشركات عن قلقها إزاء الغموض ونقص المعلومات اللازمة لإعداد عرض. هذا ولا ينبر الكشف عن الشروط الدقيقة للتغطية، ونوعية الخدمة، وحزم المشتركين بالشكل الكافي، وذلك حسب وجهة نظر شركة

استشارات خاصة بمجال الاتصالات . وتنقل صحيفة الفاناناشيال تايمز وصف عضو في اتحاد شركات بتقدربعرض لعملية طرح العطاءات بأنها "مبهمة، وغير واقعية، وغير وافية بالمراد من الناحية الفنية"<sup>11</sup>. وقد يؤدي هذا الغموض الى مصفوفة تقييس ساذجة تاركة الفرص لمقدمي عطاءات أقل تأهيلاً لتحقيق نقاط عالية .

وعلى الرغم من تقدربخرائط رقمية وبعض المعلومات عن البنية التحتية العراقية، مع مراعاة ظروف العراق في الفترة ما بعد الحرب وصعوبة قيام مقدمي العطاءات بتخطيط لا سلكي ومسح للمواقع، فإنه لا ينترتقدبهر معلومات ذائعة يمكن مقدمي العطاءات من تقدربخرطة عطاء وعمل يمكن الوثوق بها . كما أن عدم النيقن من الضرائب، ورسوم الواردات، والقيود على الواردات زاد من الصعوبات أمام مقدمي العطاءات . وفي هذه البيئة من عدم النيقن، فإن وجود مساندة (رسمية أو غير رسمية) من سلطة التحالف أو وكالة ائتمان للتضدبهنسكون مساندة لا تقدر بمال لأي مقدم عطاء لفهر المخاطر وتقليلها .

وعلى المدى القصير فإن هذه الشروط تفضل إدخال شركات أمريكية الى سوق الاتصالات العراقية . ومن المحتمل أن تثق التكلفة العالية -مطلوب من مقدمي العطاءات تقدربهرسند أداء بثلاثين مليون دولار - والمخاطر المرتفعة لتعد قصير الأجل كهذا المستثمر بين الذين لا تنواف لهم مساندة من الولايات المتحدة أو من سلطة التحالف . وإذا ما هيمنت الشركات الأمريكية على خدمات الاتصالات، فإن هذا سيضفي مصداقية على ملاحظات العراقيين الساخرة إزاء الدوافع الاقتصادية للتدخل الأمريكي في العراق .

وعلى المدى البعد، فإن نظرالاتصال يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها أرصدة استراتيجية للدولة، ويمكن للملكية الأجنبية الكاملة لها أن تفرض مشكلات في المستقبل . إن الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم سلطة التحالف بتنفيذها بدون مشاركة شركات عراقية والتي تشمل تقدربهر مكافآت سخية للشركات الأجنبية يمكن أن ترفضها بسهولة حكومتها لاحقة تنطلع لفرص سلطتها . ولنجنب المماطلة بالإصلاحات أو إعادة التأمير، فإنه من

المهسر أن يخلق أي إجراء كخصخصة المشروعات أو تقديم الخدمات ملكية محلية بإعطاء العراقيين فرصة للمشاركة في هذه التغييرات .

## تاريخ الاتصالات الأخير للعراق

قامت شركة الكاتيل الفرنسية بتأسيس جزء كبير من نظام الهاتف الحالي بالعراق في الثمانينات . وفي عام 2001 بدأت الكاتيل في تنفيذ عقد بـ 75 مليون دولار أمريكي لإقامة نظام هواتف دولي يربط بغداد بالأقاليم الوسطى والجنوبية، وكذلك إصلاح الوصلات والسننالات الهاتفية الموجودة التي تسع 28 ألف خط<sup>12</sup>.

وتم ترسيمة أحدث عقد (28 مليون دولار) في عام 2001 على شركة هو اوي تكنولوجي الصينية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لتقدم الخدمات لـ 25 ألف مستخدم . وتعارضت هذه العملية مع عقود الأمم المتحدة عندما اتهمت هو اوي بتركيب كابلات ليفية بصرية للدفاعات الجوية العراقية<sup>13</sup> . وتم تحويل العقد إلى شركة تشاينا ناشونال تكنولوجي إمبورت والتي لا يعرف سير عملها . وتذكر الأمم المتحدة أن شركات تركية أجرت أيضا عملا يتعلق بالاتصالات .

## الخدمات اللاسلكية الحالية :

تعتبر الفوضى شركات اتصالات المحمول بالعراق في مناطق معينة، كما إن هذه الشركات غير موجودة في مناطق أخرى بسبب تأثير I2 عاما من العقوبات والأضرار التي لحقت بها بعد حرب الخليج الأولى . ولذا فإن ثمة حاجة لترتيب نظام جديد وجدبث بالكامل . وفي الوقت الحالي توجد أربع خدمات لاسلكية تخدم مائة ألف مشترك في مناطق محددة :

◀ ثلاث شركات تقدم خدمة GSM في المناطق الـكردية .

وتعمل هذه الخدمات كنظام لا سلـكـي<sup>14</sup> . ومن المتوقع أن يستمر تقدّمها لخدمات داخل الحدود وشروط التراخيص القائمة لكنها لن تنوسع أكثر من ذلك<sup>15</sup> .

◀ شركة امرسي أي قد بر شبكة GSM ببعدا .

تم ترسية عقد مدته سنة أشهر على شركة امرسي أي لتقدّم الخدمة لأفراد أمريكيين وموظفي الإغاثة بنظر أن يصل عدد هم إلى عشرة آلاف مستخدم مر بغطية 19 بر جا خلو با . وتم ترسية العقد الذي تقدّم قيمته بـ 45 مليون دولار بر بوسطة وزارة الدفاع، وكان مماثلاً لصفقات حازت عليها امرسي أي في هايتي وأفغانسـان، وتعد امرسي أي فر عال الشركة ورلد كور التي أعلنت إقلا سها في يوليو 2002 في اعتقاد تحقيق أجرته لجنة الأوراق المالية والبورصة في ممارساتها المحاسبية .

◀ امرتي سي فودافون

تقدّم امرتي سي فودافون خدمة شبكة GSM تتمركز حول البصرة في الجنوب ويدبرها اتحاد شركات بنخذ من الكويت مقرها . تم منح الترخيص في العراق في شهر يونيو من قبل هيئة الاتصالات العراقية المشتركة ووزارة الدفاع البريطانية لخدمة جهود الأمن وإعادة الإعمار .

◀ بنلكو - شركة اتصالات البحرين

انفتحت بنلكو وملايين دولار على إقامة شبكة GSM سرادون الحصول على ترخيص من سلطة التحالف<sup>16</sup> . ويمثل هذا العمل مخالفة للأمر الحادي عشر للسلطة وطلب من الشركة مؤخرًا وقف الخدمة . وفي فترة تشغيلها القصيرة أجزت الشبكة 8 آلاف مكالمة في اليومين الأولين . تحمل شركة كيدل أند وادريس (مقرها لندن) 20٪ من الأسهم وتقدّم الرادع الفني لمشروع بنلكو . وتجدر الإشارة إلى أن

شركة كيدل آند وابليرس لها علاقة قوية بوزارة الدفاع البريطانية، وكان رئيسها رينشاورد لابثورن المدبر المالي السابق لشركة برينش ابروسيس. ويعتز مرلورد روبرتسون السكرتير العام لحلف الشمال الأطلسي ووزير الدفاع السابق الانضمام كرئيس للشركة، واحداً من المستشارين السابقين للورد روبرتسون. وأشارت بنلكو ضمناً إلى أنها ستسعى لتقدم لخدمة بغض النظر عن عملية تقديم العطاءات الحالية. وبينما لا توجد سياسة ستعني ضمناً أنه يمكن منح بنلكو إذناً للقيام بذلك، إلا أن هناك سابقة يمكن المقارنة معها من الشركات الكردية المحلية الثلاث التي تعمل حالياً في شمال العراق ويتوقع أن تستمر في تقديم الخدمة بعد استئجار مرزود خدمة إقليمياً تحت راية سلطة التحالف المؤقتة.

## التفاصيل المحددة لطلب العروض الذي أعلنته سلطة التحالف المؤقتة

- (1) كل منقذ مرسيقد مرعطاء لمنطقتين؛
- (2) كل ترخيص سيكون لمدة 24 شهراً؛
- (3) سطلب من حامل الترخيص تقديم سند أداء قيمته 30 مليون دولار، سيكون بمثابة تعهد من مؤسسة مالية يضمن سداد المبلغ في حالة مخالفة العقد؛
- (4) سيتم إصدار الترخيص في أعقاب تقديم أفضل قيمة ستجره سلطة التحالف ويستند إلى العروض التي تم تلقيها. وطبقاً للبيان الأهداف الواردة بطلب العروض، فإن التقييم سيتناول:

◀ الأسباب الفنية: وتشمل تغطية الخدمة الجغرافية، وسعة النظام، ونوعية الخدمة؛

◀ الإدارة: وتشمل سرعة التوصيل، والقدرة على التوصيل، والأداء السابق لمقدم العطاء والسلامة المالية له، وتمويل المشروع؛

◀ تكلفة الاستخدام بالنسبة للمشارك .

(5) يمكن معرفة معلومات عن العطاء على <http://cpa-iraq.org> تحت قسم معلومات المشروعات .

(6) يمكنك أن تجد معلومات عامة عن الاتصالات على:

<http://cpa-iraq.org/ministries/transportation.html>

(7) لم يُنص على تكنولوجيا مفضلة .

### المناطق التي تغطيها تراخيص طلب العروض

المنطقة	المحافظات المغطاة	التقدير السكاني للمدن الرئيسية في المنطقة
جنوب شرق	البصرة، المثنى، ذي قار، ميسان، النجف، بابل، كربلاء، الواسط، القادسية	5.3 مليون
وسط	بغداد، ديالا، الأنبار	6.9 مليون
شمال	أربيل، السليمانية، التأمين، دهوك، نينوى، صلاح الدين	4.4 مليون

المصدر: [http://www.cpa-iraq.org/ministries/mobile\\_objectives2.pdf](http://www.cpa-iraq.org/ministries/mobile_objectives2.pdf)

## توصيات :

(I) إشراك خبراء عراقيين في عملية صنع القرار لعودة إعادة الإعمار. في تقرير نشر مؤخرا وتم تقديمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أكد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن الملكية العراقية لعملية الإعمار تعد أمرا بالغ الأهمية لنجاح الاحتلال. "يجب توسيع نطاق الملكية العراقية لعملية إعادة البناء على المسنوبات القومية والاقليمية والمحلية. وعلى المسنوب القومي، فإن ضمان نجاح مجلس الحكم العراقي الذي تشكل حديثا بعد عنصرهما<sup>17</sup>".

تم تأسيس مجلس الحكم برئاسة ورية تتألف من تسعة أعضاء، وقد تم البدء بعملية اختيار الوزراء وكذلك الارتباط بالمجتمع الدولي الأوسع نطاقا ويجب دعوة المجلس والوزارات ذات الصلة لترشيح لجنة من خبراء مستقلين للمشاركة في تصميم العطاءات الخاصة بإعادة إعمار العراق وتقسيمها ومراقبتها، خاصة عندما قد تلتزم مثل هذه العقود العراق بقرارات طويلة الأجل. ويجب دعوة ممثل بعينه مجلس الحكم ليكون له صوت بلجنة تقييم طلب عروض الاتصالات.

وعلاوة على هذا فإن تشكيل لجنة تقييم طلب العروض يجب أن ينسب بشفافية أكبر. لم ينشر توفير أي معلومات عن تشكيل لجنة التقييم، وسرت شائعات بأنها ستقتصر على ممثلين أمريكيين مع بعض النفوذ البريطاني. وحتى تعتبر نتائج العطاءات شرعية، فإنه من الضروري أن يرى الشعب مشاركة عراقيين في صنع القرارات.

(2) توفير الفرص لمشاركة شركات عراقية في عملية إعادة الإعمار. بعد وقف العمل بالقوانين العراقية المتعلقة بالتجارة، والمالية، والاستثمار الدولي أمر منطقي وفي كثير من الأحوال ضروري إذا كانت سلطة التحالف ستسرع من إعادة بناء العراق وتضع الأساس لاقتصاد سوق مفتوح. لكن مثل هذه الإجراءات تحتاج إلى الاعتراف بأن الشركات العراقية تمثل قاطرة النمو

والشروع الاقتصادي للعراق في المستقبل . وعند تفسير طلب العروض يجب إعطاء أفضلية لمقدمي العطاءات الذين يخططون للعمل مع شركاء عراقيين أو الاستعانة بمقاولين عراقيين من الباطن .

(3) خلق مجال تجاري عادل لكل من الشركات الأمريكية وغير الأمريكية في عملية التقدم بالعطاءات . أعلنت الولايات المتحدة أنها ستسحب الدول التي لم تكن مستعدة للقيام بعمل عسكري ضد نظام صدام حسين من عقود إعادة الإعمار المبرمجة . وبينما قد تحقق هذه السياسة فائدة للشركات الأمريكية على المدى القصير، فإنها قد تنتهي بتكليف زافعي الضرائب الأمريكيين المزيد إذا اردت دول أخرى برفض طلبات أمريكية للإسهام بمساعدات . كما أن العقود التي بيد وانهما تفضل شركات أمريكية تعطي مصداقية للملاحظات الساخرة عن الدوافع الأمريكية للذهاب إلى الحرب . ويجب إخراج الشروط العسفية التي تسبعت مقدمي عطاءات من خارج التحالف من شروط طلب العروض .

## خاتمة :

منذ إرساء سلطتها، اتخذت سلطة التحالف المؤقتة قرارات عديدة تغيرت بسرعة شكل الاقتصاد العراقي من سيطرة الدولة إلى نظام للسوق الحر . ومن الماهر أن نذكر أن التحولات الاقتصادية تحدثت على فترات طويلة وتفشل في كثير من الأحيان عند ما لا تنوافر ملكية عامة للعملية ، لقد شهد العراق أنكماساً اقتصادياً بالفترة طويلة، مع وصول معدل البطالة إلى 60٪ ومع إنتاج صناعي دون المتوسط<sup>18</sup>، وسنظل أسنم أريته الإصلاحات الاقتصادية عرضة للتأثر إذا لم يكن هناك قبول عام للعملية . وتظهر أمثلة من التحولات في شرق أوروبا مدى خطورة التحول الجزئي أو المماثلة بالإصلاحات على انعاش بعيد المدى للدولة من الدول<sup>19</sup> .

وبينما يحتاج العراق إلى عمل حاسم للإسراع باسترداد عافيته، فإن هذه الحاجة يجب موازنتها بحكمة من منطلق علمنا بأن أي إصلاحات

تصدر قوانين بشأنها اليوم مرسيين تنفيذها بواسطة حكومة عراقية ورثة  
. واذالمرتنر مشاركة الشعب العراقي والخدمة المدنية العراقية في تشكيل  
سياسات الإصلاح الاقتصادي فإن من غير المحتمل أن يلتزموا بتنفيذها بمجرد  
حل حكومة التحالف . سيكون هذا أسوأ سيناريو حالة لعراق المستقبل :  
رفض تلك الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية التي كانت سلطة التحالف  
والولايات المتحدة شددت على الحرص على تطبيقها بعد إعادة السيادة للعراق .

# الهوامش

1. "العراق سينفق أكثر من 6 بليون دولار على تطوير تكنولوجيا المعلومات"، البوابة، 7 يوليو 2003.
2. [http://www.cpa-iraq.org/ministries/mobile\\_phones.html](http://www.cpa-iraq.org/ministries/mobile_phones.html).
3. جوزيف برود: "العرف الجديد: إعادة بناء البلد من أجل شعبه أو الشرق الأوسط، والعالم"، بيزك بوكس، مارس 2003
4. وان الصباغ "اندلاع معركة الهواتف المحمولة في العراق"، التايمز اللندنية، 26 يوليو 2003.
5. "العراق سينفق أكثر من 6 بليون دولار على تطوير تكنولوجيا المعلومات"، البوابة، 7 يوليو 2003.
6. شفيقة مطر "الإدارة التي تقودها الولايات المتحدة تطرح طلب عروض لثلاث شبكات هواتف لاسلكية في العراق"، اسوشيتدبرس، 1 أغسطس 2003.
7. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/3114591.stm>.
8. "شركة الاتصالات والبريد العراقية تتخذ موقعا خلفيا في عملية التقدم بالعطاءات"، عراق تودي، 21 أغسطس 2003.
9. جوشوا تشافين وتشارلز كلوفر. "قواعد الاستثمار التي تم التنازل عنها بخصوص المشروعات العراقية: تراخيص التليفونات المحمولة"، الفاينانشيال تايمز اللندنية، 18 يوليو 2003.
10. في مارس 2003، بدأ النائب الجمهوري عيسى المطالبة باستخدام تكنولوجيا CDMA في العراق. وأرسل خطابا إلى وزارة الدفاع ووكالة التنمية الدولية الأمريكية يحمل توقيع 30 نائبا يطلبون فيه منح "عقود للهواتف المحمولة يمولها دافع الضرائب الأمريكي بشبكات CDMA فقط وهو ما يعد تفضيلا للشركات الأمريكية. ودفع عيسى بأن عقود إعادة الإعمار لا يجب أن تقيّد الشركات الألمانية والفرنسية ويجب استخدامها لتوفير فرص عمل للأمريكيين. ولن يحول مشروع قانون النائب عيسى دون قيام شركات خاصة بتركيب شبكة GSM في العراق، لكنه سيمنع الأموال الأمريكية من تمويل تنفيذ التكنولوجيا المنافسة. تجدر الإشارة إلى أن عيسى تلقى تمويلا لحملة الانتخابية من كوكوم، وهي الشركة الرائدة في مجال تكنولوجيا CDMA.
11. جون ديزارد "العراقيون يقولون إنهم لا يعلمون شيئا عن خطط إعادة البناء"، الفاينانشيال تايمز، 25 أغسطس 2003.
12. يسمون روميرو. "النظر إلى ما وراء حرب في العراق"، النيويورك تايمز، 17 فبراير 2003.
13. <http://www.hatiftelecom.com/news/iraq.html>.

14. سيمون روميرو. "النظر إلى ما وراء حرب في العراق"، النيويورك تايمز، 17 فبراير 2003.
15. [http://www.cpa-iraq.org/pressreleases/Mobile\\_competitionQandA.html](http://www.cpa-iraq.org/pressreleases/Mobile_competitionQandA.html).
16. "شركة تقوم ببناء شبكة لاسلكية في بغداد بدون تقديم من الإدارة". The Bulletin's Frontrunner 24 يوليو 2003.
17. "إعادة بناء العراق بعد انتهاء النزاع"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 17 يوليو 2003.
18. "تشغيل العاملين العراقيين"، سياتل بوست انتليجنز، 5 أغسطس 2003.
19. هيلمان، جويل. "الفائزون يحصلون على كل شيء"، ورلد بوليتيكي، يناير 1998.

© 2003 ، جميع الحقوق محفوظة لمعهد المجتمع المفتوح.  
أثوني رشتير : مدير المبادرات الشرقية ومشروع آسيا الوسطى وأوروبا  
سفيلانا تساليك : مديرة مشروع مراقبة الإيرادات  
عصام الخفاجي : مدير مكتب مراقبة إيرادات العراق ببغداد  
جولي مكارشي : باحثة

يعمل مشروع مراقبة إيرادات العراق على مراقبة قطاع النفط العراقي لضمان حسن إدارته بحسب أرفع معايير الشفافية وللتأكد من أن عائدات الثروة النفطية القومية تندفق إلى الشعب العراقي. يكمل مشروع مراقبة إيرادات العراق المبادرات السابقة لمعهد المجتمع المفتوح لمراقبة إيرادات قطاعات استخراج الموارد الطبيعية. لا شك أن غياب المراقبة الجدية للموارد النفطية في أقطار عديدة من العالم أدى إلى انتشار الفساد وزيادة فقر الشعوب واستغلال السلطة السياسية. يأمل معهد المجتمع المفتوح، من خلال حث الحكومات على المعالجة المبكرة لهذه المسائل، مساعدة العراق على تفتاد هذا المطب.

يدعم معهد المجتمع المفتوح حالياً مبادرة أطلقت حديثاً تحت عنوان مشروع مراقبة إيرادات بحر قزوين الذي يراقب تطورات إنتاج النفط في حوض بحر قزوين. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إدارة عائدات النفط والغاز الطبيعي.

وواقع أن العراق يواجه تحديات تفوق تلك التي تواجهها منطقة قزوين. فإذا ما أراد العراق أن يتحول إلى مجتمع ديمقراطي منفتح عليه أن يعزز المؤسسات الشفافة والمسؤولة لضمان إدارة نزيهة للعائدات النفطية.

وهناك حاجة ماسة إلى مراقبة عائدات العراق نظراً لوضع الاحتلال الذي تخضع إليه البلاد. وعلى كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم في العراق وضع قواعد لضمان الشفافية التامة في ما يتعلق بعائدات العراق النفطية. ومن شأن ذلك أن يمهد للاستقرار والديمقراطية في العراق وأن يحمي سلطة التحالف من اتهامات الاستيلاء خلال فترة الإشراف على إعمار العراق.

معهد المجتمع المفتوح هو مشروع خاص ومؤسسة مانحة للهبات تتخذ نيويورك مقراً لها. وقد أطلق المعهد عدداً كبيراً من المبادرات حول العالم تهدف إلى تعزيز المجتمع المفتوح من خلال وضع السياسات الحكومية ودعم التعليم ووسائل الإعلام والصحة العامة وحقوق الإنسان والمرأة إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

للمزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Iraq Revenue Watch program

Open Society Institute

400 West 59th Street

New York, New York 10019

USA

بريد إلكتروني : irw@sorosny.org

صفحة الويب : <http://www.iraqrevenuewatch.org>

صممت هذه الصفحة من قبل | شركة Criscola Design | Jeanne Criscola

